جريحاً على التوالي، وعدد مشابه من الخسائر المدنية الفلسطينية (**انترناشونال هيرالد تريبيون**، ١٩٩١/٧/٤).

غير ان الوضع لم يستقر؛ اذ طالب الجيش اللبناني بتسليمه آخر المواقع الفلسطينية الكائنة خارج المخيمات، وأنذر بضرورة تسليمه جميع الاسلحة الثقيلة والمتوسطة خلال يومين. وقد أنجزت قيادة م.ت.ف. الخطوة الاولى في الخامس من تموز (يوليو)، اذ تراجع مقاتلوها عن مناطق سيروب وجبل الحليب وغيرها، لينكفئوا الى داخل الميّه وميّه وعين الحلوة تماماً، بينما تمّ تسليم بعض الاسلحة في السادس من الشهر. غير ان صعوبات فنيّة ولوجستية منعت استكمال التسليم في الموعد المحدّد، حسب تأكيد المسؤول وهبه، فلم يتمّ الاّ في الثامن من الشهر، وسط حديث لبناني عن اجراء ترتيبات لترحيل المقاتلين الفلسطينيين القادمين، أصلاً، من خارج لبنان (**الحياة**، ٦ و٧ و١٩٩١/٧/٩).

الاّ ان قضية المقاتلين، والأهمّ منها مسألة الاسلحة، ظلّت معلّقة وموضع جدال. وظهر ذلك بقوة حين انتقلت الجهود الى مخيّمات صور، حيث أعلنت م.ت.ف. عن سحب جميع أسلحتها الثقيلة من الرشيدية والبصّ والبرج الشمالي وعدد آخر من المخيمات الصغيرة، نقلتها بواسطة ست شاحنات (**القدس العربي**، لندن، ١٩٩١/٧/١٢). غير ان الجيش اللبناني رفض ذلك، مشيراً الى وجود المزيد من الاسلحة التي لم يتمّ تسليمها، ولجأ الى فرض الحصار على مخيمات صور، تاركاً مدخلاً واحداً لكل مخيم أقام عليه حاجزاً لتفتيش السيارات (**المصدر نفسه**، ١٣ ـ ١٩٩١/٧/١٤). وفي غضون ذلك، صرّح وزير الدفاع اللبناني، ميشال المرّ، بأن نصف الاسلحة فقط قد خرج من المخيمات، على عكس تأكيدات المسؤولين الفلسطينيين.

تناقض تصريح الوزير المرّ مع تصريح آخر أدلى به وزير الدولة أحد قادة حزب «البعث» في لبنان، عبدالله الامين، في ١٤ تموز (يوليو)؛ اذ أكد الوزير الامين ان م.ت.ف. قد سلّمت ٩٥ بالمئة من اسلحتها الثقيلة والمتوسطة في منطقة صور، بعد حصار دام ثلاثة أيام، فرضه ثلاثة آلاف جندي، ضمنهم ٥٠٠ من المغاوير (**المصدر نفسه**، ١٩٩١/٧/١٥). الاّ انه عاد، بعد يوم، ليغيّر موقفه، قائلاً انه تمّ تسليم ٩٥ بالمئة من الاسلحة في مخيمات صيدا، بينما لم تسلّم مخيمات صور سوى ثُلث ما لديها (**المصدر نفسه**، ١٩٩١/٧/١٧). ثمّ رفع الوزير المرّ ذلك التقدير الى النصف، على الرغم من اصرار م.ت.ف. على انها استكملت العملية تماماً، وهدّد المرّ باستمرار محاصرة المخيمات حتى تسليم جميع الاسلحة المطلوبة (**الحياة**، ١٩٩١/٧/١٧). وقد حُسم الامر حين اتضح ان هناك سوء فهم حول تعريف الاسلحة الثقيلة والمتوسطة؛ اذ قصد الجيش اللبناني كافة أنواع الاسلحة التي تشغلها الطواقم، مثل مدافع الهاون والرشاشات، والتي اعتبرتها م.ت.ف. اسلحة فردية. وعلى ذلك الاساس أرسل الجيش اللبناني شاحنتين لنقل الاسلحة المعنيّة من مخيم الرشيدية، وشاحنتين الى البصّ والبرج الشمالي. وقد استلم من المخيم الاول ٣٥ مدفع هاون و٤٧ رشاشاً (**القدس العربي**، ١٨/٧/١٩٩١).

استقر الموقف بعد ذلك، على الرغم من تراشق عابر حول مخيمي البص والبرج الشمالي في ١٨ تموز (يوليو)، لتبقى مجموعة من القضايا موضع خلاف. وكان موضوع مصير الاسلحة الثقيلة والمتوسطة يثير الجدال؛ اذ طرحت الحكومة اللبنانية اصلاً فكرة نقلها الى سهل البقاع، ثمّ عادت م.ت.ف. واعتبرتها، رسمياً، هدية الى الجيش اللبناني. أمّا المشكلة العالقة الاخرى، فهي مصير الأسرى الفلسطينيين. وكان الجنود اللبنانيون اعتقلوا حوالى ٥٧٤ فلسطينياً خلال اشتباكات صيدا، والعديد منهم ليسوا عسكريين، بل هم عمّال وموظفون وطلاب ولاجئون تمّ احتجازهم عند حواجز الجيش (**الحياة**، ١٩٩١/٧/١٠؛ و**ميدل ايست انترناشونال**، ١٩٩١/٨/٣٠). وقد أطلق سراح حوالى ١٢٢ بعد اسبوع من أسرهم، وحوالى مئة آخرين خلال الاسبوعين التاليين، منهم ٢٦ تمّ تسليمهم لـ «جبهة الانقاذ» الفلسطينية في ٢٦ تموز (يوليو) (**القدس العربي**، ١٩٩١/٧/٢٧). وقد أعلن أحد مسؤولي «فتح» العسكريين، المقدّم كمال مدحت، عن امتعاضه لاستمرار احتجاز المئات من الفلسطينيين، في منتصف الشهر (**المصدر نفسه**، ١٩٩١/٧/١٦).